

# السعودية تحسم حيرة أسواق النفط باستئناف ضخ الإمدادات

## أرامكو ستعود إلى مستويات الإنتاج والتصدير السابقة بحلول نهاية سبتمبر

أكدت تصريحات كبار المسؤولين السعوديين، أمس، تجاوز أكبر منتج للنفط في العالم بنجاح الأعطال، التي أصابت منشآت البلاد النفطية في الأيام الماضية، في وقت سرعت فيه أرامكو من جهودها لإعادة مستويات الإنتاج والتصدير إلى سالف عهدها في غضون أسابيع.

الرياض - أنهى وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان الجدل الدائر طيلة الأيام الماضية حول الشلل، الذي قد يصيب إمدادات النفط للدولة الخليجية للأسواق العالمية. وقال وزير الطاقة في مؤتمر صحفي، أمس، من مدينة جدة غرب البلاد إن "السعودية تمكنت بفضل جهود الجميع من استئناف نشاط إنتاج النفط في المنشآت التي تعرضت لهجمات قبل أيام". وأكد أن مستويات الإنتاج ستصل إلى مستوياتها السابقة قبل نهاية الشهر الجاري بعد أن عادت عمليات التصدير إلى تلك المنشآت. كما أشار إلى أن استجابة عملاق النفط شركة أرامكو لمعالجة ما حدث بشكل سريع تؤكد أن البلاد تسير وفق ما هو مخطط في مثل هكذا أوضاع طارئة.

وقالت أوبك، الاثنين من تايثير الهجمات على المنشآت على استقرار الإمدادات النفطية العالمية. وقالت إنه من السابق لأوانه اتخاذ أي إجراء لزيادة الإنتاج أو عقد اجتماع للمنظمة.

وكان مصدران مطلعان على أحدث التطورات قد قالوا لوكالة رويترز إن "إنتاج النفط في السعودية سيعود بالكامل على نحو أسرع مما كان متوقعا بادئ الأمر عقب هجمات مطلع الأسبوع على منشآتي إنتاج".

وقال أحد المصدرين إن الرياض "تقترب من استعادة 70 بالمئة من فاقد الإنتاج البالغ حوالي 5.7 مليون برميل يوميا عقب الهجمات".

وأشار إلى أن الإنتاج سيعود بالكامل في غضون أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع على الأكثر، الأمر الذي يفند كافة توقعات المحللين بأن إعادة ضخ الإمدادات عند مستوياتها السابقة ستحتاج إلى أشهر. وفي تأكيد على ذلك، سمحت أرامكو للموظفين بدخول مجمع بقيق للمرة الأولى منذ هجوم السبت الماضي. وأدى هجوم على منشآت نفطية في حقلي بقيق وخريص الواقعين شرق

البحرين، في شهر يونيو 2017 العنصر الداعم الرئيسي للمقاطعة الخليجية التي أثرت على تحركاتها.

وتسعى الدوحة عثما منذ بداية الأزمة مع جيرانها؛ السعودية والإمارات والبحرين، في شهر يونيو 2017 العنصر الداعم الرئيسي للمقاطعة الخليجية التي أثرت على تحركاتها.

والتحليلات الشخصية يعكس تحبذ الدولة الخليجية في مواجهة الآثار القاسية لمقاطعة جيرانها الخليجيين، في ظل تزايد قلقها من المجهول خاصة بعد أن فتحت الأعين مؤخرا على سجلها في غسل الأموال.

دخول ومنح تراخيص إقامة من دون مستخدم للمستثمرين الخاضعين لأحكام القانون المنظم لاستثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

وكذلك الأمر بالنسبة لـ"مالكي العقارات والمتنفعين بها وفقا لأحكام القانون المنظم لتملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها لمدة 5 سنوات تجدد تلقائيا طوال مدة تملكهم للعقارات أو انتفاعهم بها".

ولم تذكر الدوحة الأموال المتوقع جنيها من هذا القرار، لكن المرسوم الجديد استثنى أي فئات أخرى. وقال إنها "تحدد قرار من مجلس الوزراء".

وقبل التعديل كان القانون يفرض على المستثمرين إيجاد كفيل سواء كانت شركة قطرية أو مواطنا قطريا للحصول على رخصة إقامة.

وتكافح قطر، ثالث أكبر اقتصاد في الخليج لإيجاد عوائد إضافية لتغطية عجز في موازنتها جراء تدهور أسعار النفط منذ منتصف العام 2014.

وسمحت الدوحة منذ يناير العام الماضي، بتملك مستثمرين أجانب نسبة مئة بالمئة من حصص الشركات سعيا منها إلى زيادة المداخل من خارج قطاع الطاقة، علما أن قطر هي أكبر مصدر للغاز المسال في العالم.



انتهت الأزمة

نسبتها 67.9 بالمئة من مجمل الإيرادات. وتضخ السعودية، أكبر منتجي أوبك، 9.9 مليون برميل يوميا أو ما يقارب 10 بالمئة من الطلب العالمي، منها 7 ملايين برميل يوميا للتصدير.

**176.53**  
مليار دولار إجمالي الإيرادات النفطية التي تتوقع الحكومة السعودية جنيها بنهاية 2019

وأظهرت بيانات الشهر الماضي أن مخزونات السعودية من الخام ارتفعت إلى 187.9 مليون برميل في يونيو من 187.7 مليون في مايو.

وفي أعقاب الهجمات مباشرة، أبلغت أرامكو بعض شركات التكرير الآسيوية أنه سيفي بالتزاماته النفطية، لكن مع بعض التغييرات، حسبما قالت مصادر. ويتوقع أن تحصل بعض المصافي الآسيوية على مخصصاتها للشهر المقبل، في الوقت الذي يجري فيه إبلاغ مستوردين آخرين عن تأخيرات أو يتلقون عرضا لخامات بديلة.

وقبل ساعات من تواتر التقارير والتصريحات، قال أحمد الخليفي، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، إنه "من المبكر تقييم أثر الهجمات على معمل شركة أرامكو على الميزانية لهذا العام".

وتتوقع الحكومة السعودية أن يبلغ إجمالي الإيرادات النفطية بنهاية العام الجاري نحو 176.53 مليار دولار، تتشكل

أس أناليسيس في ستوكهولم "نحتاج إلى تقييم ملائم للأضرار، وأن نرى خطة تعاف. حتى ذلك الحين، نحن لا نعرف حقا حجم النفط المتوقف ولا المدى الزمني وهذا هو السؤال الأساسي الذي يطرحه الناس منذ السبت".

وتراجعت أسعار النفط تراجعا حادا بعد تلك التصريحات بعد صعودها نحو 20 بالمئة الاثنين الماضي. وانخفض خام برنت القياسي 3.72 دولار بما يعادل 5.4 بالمئة إلى 65.3 دولار للبرميل، في حين هبط خام غرب تكساس الوسيط 2.40 دولار أو 3.8 بالمئة مسجلا 60.5 دولار للبرميل.

وأثارت الهجمات خطر حدوث صدمة معروض عنيفة في سوق هيمنت عليها طيلة الأشهر الأخيرة مخاوف الطلب وتباطؤ النمو العالمي.

العاصمة الرياض إلى توقف نصف إنتاج السعودية، أكبر مصدر للخام في العالم.

ويعد المجمعان، القلب النابض لصناعة النفط في الدولة الخليجية، حيث يصل إليهما معظم الخام المستخرج للمعالجة، قبل تحويله للتصدير أو التكرير.

وكان مصدران مطلعان على عمليات أرامكو السعودية قد قالوا، الاثنين الماضي، إن "العودة الكاملة إلى أحجام الإنتاج العادية قد تستغرق شهورا".

وتعتبر أرامكو محورا رئيسيا في خطة الإصلاح، التي طرحها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان من عدة أوجه ليس أقلها أن خطة خصصتها جزئيا ستولد دخلا لتمويل الإصلاحات. وقال سامويل سيسزوك، من أي.ال.

## مبادرات دبي ترفع مساهمة قطاع العقارات

دبي - أظهرت أحدث البيانات أن القطاع العقاري في دبي ساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة رغم بعض المطبات التي مر بها خلال العام الماضي.

وبلغت نسبة إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لدبي حوالي 13.6 خلال عام 2018، وفقا للتقرير السنوي لدائرة الأراضي والأموال في دبي حول "أداء القطاع العقاري 2019".

ونسبت وكالة أنباء الإمارات مدير الدائرة الصادر لوكالة رويترز حينها أن صندوق الثروة السيادية للبلاد قد يبيع أصولا أخرى في إطار خطة لإعادة الهيكلة بدأت قبل الأزمة الخليجية، لكن وعدت مصادر لوكالة رويترز حينها

ويرى محللون أن نزيف الأموال التي تضخها المؤسسات السيادية القطرية لمعالجة شحة السيولة في السوق المحلية سيستمر ويتفاقم مع استمرار المقاطعة. ورغم الاضطرابات السوقية، يقول خبراء إن قطر، تبنت عددا من الإجراءات مثل التخطيط لتعزيز إنتاج الغاز وطرق جديدة للنقل لمواجهة آثار الأزمة.

لكنهم أكدوا في المقابل أن الدوحة ستحتاج لنحو سبع سنوات حتى تجمع العوائد من زيادة إنتاج الغاز، وإلى حين ذلك الوقت قد تتفاقم أزمته الاقتصادية وتجد صعوبة في تأمين احتياجات السكان وتسيير شؤون الدولة.

وما زال القطاع المصرفي القطري يعتمد بشكل كبير على التمويل الأجنبي، حيث أن نحو 36 بالمئة من إجمالي التزامات البنوك التجارية المحلية على ملك للأجانب.

# التخبط المالي يدفع قطر لبيع الإقامة للمستثمرين الأجانب

## التكاليف الباهظة للإيفاء بالتزامات الإنفاق في الموازنة ترهق كاهل الدوحة

ويقول محللون إن الدخل في هذا المسار لا يعدو أن يكون مناورة من الدوحة هدفها استرضاء الدول الغربية، التي توصلت تحقيقاتها الأمنية إلى دورها في دعم الجماعات المتطرفة.

وتكتشف مصادر مطلعة في أسواق المال العالمية في الفترة الأخيرة، أن جهاز قطر للاستثمار قام في العامين الماضيين بنقل حيازات من أسهم محلية بمليارات الدولارات إلى وزارة المالية.

وكانت الدوحة تخطط لبيع أصولا أخرى في إطار خطة لإعادة الهيكلة بدأت قبل الأزمة الخليجية، لكن وعدت مصادر لوكالة رويترز حينها أن صندوق الثروة السيادية للبلاد قد يبيع أصولا أخرى في إطار خطة لإعادة الهيكلة بدأت قبل الأزمة الخليجية، لكن وعدت مصادر لوكالة رويترز حينها

ويرى محللون أن نزيف الأموال التي تضخها المؤسسات السيادية القطرية لمعالجة شحة السيولة في السوق المحلية سيستمر ويتفاقم مع استمرار المقاطعة. ورغم الاضطرابات السوقية، يقول خبراء إن قطر، تبنت عددا من الإجراءات مثل التخطيط لتعزيز إنتاج الغاز وطرق جديدة للنقل لمواجهة آثار الأزمة.

لكنهم أكدوا في المقابل أن الدوحة ستحتاج لنحو سبع سنوات حتى تجمع العوائد من زيادة إنتاج الغاز، وإلى حين ذلك الوقت قد تتفاقم أزمته الاقتصادية وتجد صعوبة في تأمين احتياجات السكان وتسيير شؤون الدولة.

وما زال القطاع المصرفي القطري يعتمد بشكل كبير على التمويل الأجنبي، حيث أن نحو 36 بالمئة من إجمالي التزامات البنوك التجارية المحلية على ملك للأجانب.

وكانت القوانين القطرية قبل ذلك تسمح للمستثمرين الأجانب بتملك حصة لا تتعدى 49 بالمئة من أسهم الشركات المدرجة في البورصة القطرية.

وتتزامن الخطوة في خضم أزمة سياسية يشهدها الخليج حيث تقاطع السعودية والإمارات والبحرين، الدوحة وتفرض عليها حصارا اقتصاديا، بتهمة تمويل الإرهاب ودعم إيران، وهو ما تنفيه الدوحة.

وانفتحت الدوحة على طهران لتخفيف عزلتها الاقتصادية، وباتت تستورد منها حاجياتها الرئيسية وعدلت مسار عدد من رحلات الخطوط القطرية، التي باتت تمر فوق الأجواء الإيرانية بعد أن أغلقت الدول الخليجية المقاطعة لها مجالاتها الجوية أمام الطائرات القطرية.

ويأتي قرار تسهيل الإقامة للأجانب بعد أيام قليلة من إعلان مصرف قطر المركزي أن الحكومة أقرت قانونا جديدا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك وفقا لأحدث المعايير الدولية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية الرئيسية، بما فيها مجموعة العمل المالي.

واعتبرت أوساط اقتصادية خليجية أن القرار، الذي يلغي قانونا قديما يعود إلى عام 2010 فتح العين على سجل قطر في غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولا سيما أن فضائح هذا الدعم لا تتكاد تتوقف وتصدر تباعا في أكثر من عاصمة.

أكد محللون أن إقدام قطر على منح المستثمرين الأجانب رخص إقامة بالكفالة الشخصية يعكس تحبذ الدولة الخليجية في مواجهة الآثار القاسية لمقاطعة جيرانها الخليجيين، في ظل تزايد قلقها من المجهول خاصة بعد أن فتحت الأعين مؤخرا على سجلها في غسل الأموال.

دخول ومنح تراخيص إقامة من دون مستخدم للمستثمرين الخاضعين لأحكام القانون المنظم لاستثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

وكذلك الأمر بالنسبة لـ"مالكي العقارات والمتنفعين بها وفقا لأحكام القانون المنظم لتملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها لمدة 5 سنوات تجدد تلقائيا طوال مدة تملكهم للعقارات أو انتفاعهم بها".

ولم تذكر الدوحة الأموال المتوقع جنيها من هذا القرار، لكن المرسوم الجديد استثنى أي فئات أخرى. وقال إنها "تحدد قرار من مجلس الوزراء".

وقبل التعديل كان القانون يفرض على المستثمرين إيجاد كفيل سواء كانت شركة قطرية أو مواطنا قطريا للحصول على رخصة إقامة.

وتكافح قطر، ثالث أكبر اقتصاد في الخليج لإيجاد عوائد إضافية لتغطية عجز في موازنتها جراء تدهور أسعار النفط منذ منتصف العام 2014.

وسمحت الدوحة منذ يناير العام الماضي، بتملك مستثمرين أجانب نسبة مئة بالمئة من حصص الشركات سعيا منها إلى زيادة المداخل من خارج قطاع الطاقة، علما أن قطر هي أكبر مصدر للغاز المسال في العالم.



الدوحة تقرر منح المستثمرين ومالكي العقارات الأجانب رخص إقامة كاملة لخمس سنوات قابلة للتجديد